

استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة والتدقيق بالجهات المشمولة بالرقابة

د. محمد محمد مظهر أحمد

الحلقة (٤ : ٥)

المبحث الخامس : المحاسبة والمراجعة ورحلة التحول نحو نظم الخبرة :

خلال مسيرة تطوير نظم المعلومات المالية والمحاسبية، كان لا بد من تجنب القوالب الجاهزة عند الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في رحلة التحول، واعتماد الحلول المرنة والاستناد إلى مبادئ الحوكمة والامتثال، والأخذ بعين الاعتبار استراتيجية المنظمة عند وضع خارطة طريق التحول والتطوير. وتعتبر أهم خطوة في رحلة التحول هي التكامل مع استراتيجية الأعمال في المنظمة، مراعية في الوقت ذاته مصادر بيانات المنظمة سواء من حيث الموارد أو المخاطر، ومن ثم البدء بعملية أتمته المحاسبة والتدقيق داخل المنظمة، أيضا الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها نظم الخبرة لتحقيق أهداف المراجعة، وخاصة فيما يتعلق بعمليات التحقق من الامتثال والحوكمة والمخاطر.



(Das, 2022)

لكن أن أهم ما يميز رحلة تحول المحاسبة والتدقيق والمراجعة نحو الاستفادة من الذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة هو مايلي :

- ١ . أنها كانت من أهم العناصر الأساسية في رفع كفاءة المراجعين، وأنها لم تكن يوما بديلا عنه وبالتالي لم تخلق بطالة في مهنة المراجعة .
- ٢ . أنها كانت من أفضل وسائل تدريب المدققين والمراجعين من خلال نظم المحاكاة، وارشادهم إلى المعلومات التي تؤخذ في الاعتبار للوصول إلى قرار معين .
- ٣ . أنها ساعدت في تكوين مدققين ومراجعين خبراء، وأدت إلى تحسين أدائهم؛ وزيادة كفاءتهم؛ من خلال توفير بدائل أكثر من قبل، مما جعلهم قادرين على اعتماد بدائل أكثر في عملية حل المشكلات .

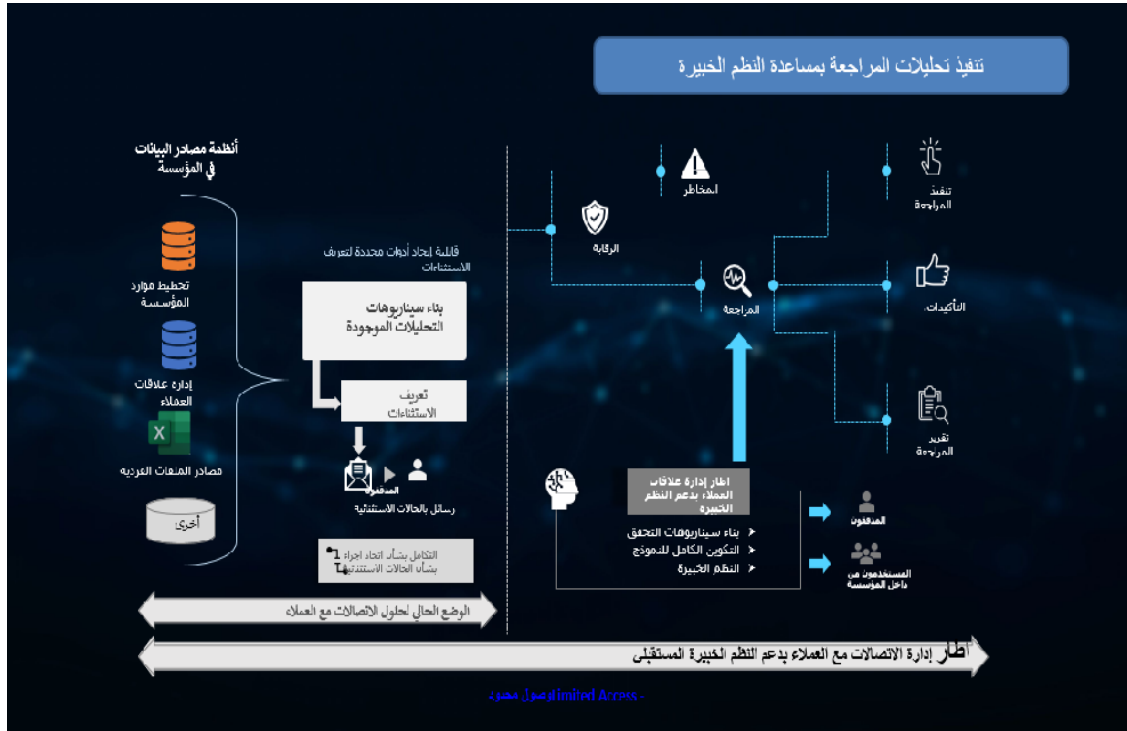
في المقابل فإن اعتماد المراجع على النظم الخبرة ساعده في زيادة جودة عملية المراجعة من خلال :

- ١ . المساعدة في تخطيط المهام بشكل سليم .
- ٢ . تخفيض الوقت والجهد .
- ٣ . سرعة تقديم التقارير مع ضمان الدقة والثقة في محتوياتها .
- ٤ . اختيار سليم لأدلة الإثبات وتخفيض حالة عدم التأكد وتخفيض نسبة خطر التدقيق، أي الخطر الناتج عن عدم تعبير القوائم المالية عن صحة الأعمال .
- ٥ . اختصار الوقت للمراجعين المساعدين الذين هم في حاجة إلى تحسين قدرتهم على صنع القرار .
- ٦ . ساعدتهم في تحقيق نتائج مناظرة لتلك التي يحققها الخبراء .
- ٧ . ساعدتهم في تحسين جودة القرار الذي يمكن أن يتخذوه ويزيد من قوته .
- ٨ . مثلت مرجعا وثائقيا للمراجعين .

أما عند تنفيذ تحليلات المراجعة فقد ساعدت المراجعين في المهام غير المهيكلة أو غير المنطقية التي لا يمكن صياغة مشكلتها بوضوح في مرحلة التخطيط وحددت لهم المخاطر الكامنة ومدت المراجعين بتقييم سليم لنظم الرقابة، واختيار أفضل البدائل (محمد، 1999) .

أيضا ساعدت المراجعين في (المهام شبه المهيكلة)؛ وحلت المشاكل التي تواجههم مع غياب معلومات مهمة كانت تضطربهم إلى اتخاذ القرارات مع عدم دقة المعلومات المتاحة وضيق الوقت، حيث مكنتهم

تقنيات نظم الخبرة من التعامل مع مثل هذه المواقف، والقيام بعمليات حسابية وتحليلات ومقارنات هامة مع وجود بعض المعلومات المفقودة، لأنها في البداية ساعدتهم في بناء سيناريوهات للتحقق وإبلاغهم بحالات الاستثناء الموجودة وبالتالي نقلتهم من مرحلة المراجعة اللاحقة أو الدورية إلى المراجعة المستمرة.



(Das, 2022)

ويمكن القول أن معظم مهام المراجعة تقع في نطاق المهام شبه المهيكلة والتي تعد مجالاً لاستخدام النظم الخبيرة إذ يمكن استخدامها للمساعدة على أداء مهام المراجعة. وعليه فإن تقنية النظم الخبيرة استخدمت في مواجهة مشاكل عدم الكفاءة وضعف الفعالية عند أداء مهام المراجعة. (Wongpin, 2000)

وساعدت المراجعين في التعامل مع المهام المهيكلة وهي التي يمكن صياغة مشكلتها بوضوح في مرحلة التخطيط، وتتكون من عناصر وعلاقات بين العناصر وجميعها يمكن فهمها، وبالتالي هي ساعدتهم في حل مشكلات روتينية متكررة، وأوجدت لها إجراءً روتينياً معروفاً يمكن تطبيقه عند تكرار حدوث ذات المشكلة، لأنها تتطلب درجة قليلة من الحكم والتقدير الشخصي، ومكنتهم من الاختيار بين البدائل المتاحة. المرجع السابق (محمد، 1999)

إضافة إلى أنها أتاحت لهم التعامل مع الأمور المعقدة والحيرة والتي تتعدى القدرات والإمكانات المتاحة، وكانت تتطلب تطوير برامج للحاسب للمساعدة في مثل هذه المواقف، وتتطلب تخطيطاً ودراسة تفصيلية معقدة.

ويمكن القول إن نظم الخبرة كانت وسيلة لجمع واكتساب المعرفة وتنقيتها عن طريق الحصول عليها من المصادر البشرية والمادية وغيرها، وعن طريق الاستفسارات التي يقوم بها مهندس المعرفة من خبراء المراجعة، والقيام بتحليل المعلومات والمعارف وتنسيقها وتحديد أسلوب استغلالها وتطبيقها. أيضا نظم الخبرة قدمت مقترحا لحل المشاكل موضوع المراجعة وهذا الحل يعد بمثابة رأي ثاني ويترتب على ذلك أن مسؤولية اتخاذ القرارات تقع بالدرجة الأولى على رئيس فريق المراجعة أو متخذ القرار على الرغم من استخدامه لمخرجات نظم الخبرة كمدخلات لقراره النهائي.

إضافة إلى ذلك نظم الخبرة طبقت قدرات البرهنة العقلية البشرية للوصول إلى استنتاج معين، وجمعت قواعد أو أطر هذا النظام الخبير للمراجعة من خبراء التدقيق والمراجعة، هذه القواعد تم إدخالها في آلة الاستدلال بتسلسل معين كي تنتج التوصية النهائية، وتم تشغيل هذه النظم عن طريق مجموعة قواعد شرطية تتبع الأسلوب الإدراكي الخاص بالخبير الذي يتم برمجة قواعد اتخاذ قراراته في النظام. هذه النظم أوجدت من أجل استخلاص خبرات الخبراء في المراجعة وضمها في نظام خبير لا يحل محل المراجع، وإنما يساعد في نقل الخبرات لمراجعين آخرين، وبالتالي تعد من أفضل وسائل التدريب، ويمكن محاكاة الظروف والأوضاع الواقعية وارشاد غير الخبراء من المهنيين إلى المعلومات التي تؤخذ في الاعتبار عند الوصول إلى قرار ما.

ولما كان الحاسب يتميز بالقدرة على تشغيل البيانات والنماذج بدرجة أسرع من البشر، فإن نظم الخبرة تحقق نوع من الكفاية، خاصة وإنه يتم من خلالها توجيه نظر المراجع إلى العوامل والمتغيرات التي تعد ملائمة لمجال المهمة موضوع المراجعة.

في ضوء هذه المزايا والخصائص فإن استخدام مراجعي الحسابات لهذه النظم قد يمكنهم من التغلب على المشاكل التي قد تواجه عملية المراجعة في جميع مراحلها وذلك كما يأتي: (الشاذلي، 2004)



(Das, 2022)

١. إن استخدام النظم الخبيرة سوف يؤدي إلى أتمتة مهام المراجعة نظرا لاعتماد هذه النظم على الحاسب، وبالتالي يمكن إنهاء إجراءات التدقيق في الوقت المحدد ومن دون أي تأخير.
٢. تساعد النظم الخبيرة على ترشيد الحكم والتقدير الشخصي للمراجع، حيث يصل النظام إلى القرار بطريقة موضوعية بناء على مجموعة من القواعد المبرمجة داخل النظام.
٣. يساعد استخدام النظم الخبيرة على زيادة الثقة في تقرير المراجعة، وذلك بإعداد هذه النظم للمراجع الكفاء للقيام بعملية المراجعة، وكذلك بترشيد الحكم الشخصي له، فضلا عن تقديم التقرير في الوقت المحدد له من دون تأخير.
٤. إن استخدام النظم الخبيرة سيساعد على تخفيض الأعباء من الوقت والجهد عن طريق إمكانية إتمام مهام المراجعة في وقت أسرع، وبالتالي عدم الحاجة إلى العمل وقتا إضافيا، أيضا تساعد متخذ القرار في تجنب اتخاذ قرارات غير سليمة نظرا لموضوعية ودقة النظام في الوصول إلى هذه القرارات.
٥. عالجت مشكلة ندرة المراجعين ذوي الخبرة والمتاحين للقيام بعملية المراجعة سواء عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، أو عند تقييم المخاطر، أو عند تحديد الأهمية النسبية، وصولا إلى التوصيات والتقرير

النهائي، حيث أن النظم الخبيرة ستساعد على تدريب مراجعي الحسابات الجدد، كما أن منافع التدريب التي توفرها النظم الخبيرة من العوامل الهامة التي تساعد المراجعين الجدد على سرعة اكتساب الخبرة.

مما سبق يتضح أن استخدام النظم الخبيرة في المراجعة يمكن أن تساعد في حل معظم مشاكل المراجعة، وخاصة غير المهيكلة التي لا يوجد لها مسار واضح أو طريقة حاسمة لاتخاذ القرار بشأنها نظرا لحالتها وهيكلتها، أو الحالات التي يكون مسارها غامضا أو معقدا خلال تنفيذ عملية المراجعة، وبالتالي فإن النظم الخبيرة تساهم في تحقيق عمليات المراجعة بكفاءة وفعالية.

أيضا الكثير من المشاكل التي تؤثر على جودة الأداء في المراجعة، وتزيد من الأعباء في الوقت الحاضر (كتعقيد المهام - الحاجة إلى الخبير - ندرة الخبرة ..) سوف يكون لنظم الخبرة دور في المساعدة للتغلب عليها.

المبحث السادس: إجراءات المراجعة في ظل استخدام تطبيقات النظم الخبيرة

من ضمن مسؤوليات المراجع بذل العناية المهنية الواجبة لضمان سلامة النتائج التي يتوصل لها والتقارير عنها بالشكل المناسب.

فالمراجعة عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة عن أهم الأحداث في الجهة الخاضعة للمراجعة لتحديد مدى توافقها مع المعايير المحددة مسبقا والتقارير عن النتائج التي يتم التوصل إليها للمستخدمين ذوي المصالح (William C. Boynton, 2005, p.6).

وعليه فإن عملية جمع الأدلة وتقييمها تتطلب من المراجع القيام بعدد من الأنشطة المتمثلة في تقدير المخاطر، تقييم نظام الرقابة الداخلية، تخطيط مهمة المراجعة، ومن ثم تنفيذ إجراءات المراجعة وصولا لكتابة التقرير الذي يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية ومدى تعبيرها بصدق عن الوضع المالي له ونتائج أعماله.

أنشطة وإجراءات المراجعة:

تستخدم مكاتب التدقيق والأجهزة العليا للرقابة عدداً من الإجراءات لدى القيام بمهام المراجعة وتعتمد في عددها ومدى تعقيدها على عدد من العوامل منها طبيعة نشاط الجهة الخاضعة للمراجعة، الغرض من مهمة المراجعة، هل الجهة الخاضعة للمراجعة جديدة أم تم مراجعتها من قبل، وحجم وعدد العمليات المراد

مراجعتها بناءً على تقييم بيئة الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر وفي كل مرحلة من هذه المراحل يمكن استخدام النظم الخبيرة كما هو موضح في الشكل التالي :



(Das, 2022)

1. تحديد مهمة المراجعة حسب الخطة السنوية.
2. فهم طبيعة نشاط الجهة والمجال الذي تعمل فيه ودراسة الملف الدائم للجهة ومراجعة تقارير مراجعة الجهة للسنوات السابقة، والقوائم والمعلومات المالية الحالية ومقارنتها مع القوائم المالية للسنوات السابقة، وأخيراً تتم مراجعة المعايير المتبعة في إثبات العمليات المالية وإعداد القوائم المالية وتحديد معايير المراجعة الواجب اتباعها عند إجراء عملية المراجعة.
3. دراسة وفهم هيكل الرقابة الداخلية والأمور المترتبة عليه وذلك لتقدير حجم ونوع خطر المراجعة، حيث يقوم بالتقييم المبدي لبيئة الرقابة الداخلية المتبعة.

٤ . اعداد خطة لإنجاز إجراءات المراجعة تتضمن استراتيجية المراجعة على ضوء نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية وحسب ترتيب المخاطر وحجمها، تحديد نوع وحجم الأدلة التي سيتم جمعها وأخيراً تحديد نوع الاختبارات التي سيقوم بها.

ولدى مباشرة المراجع بتنفيذ إجراءات المراجعة تواجه المراجع عدد من المهمات التي تتراوح في صعوبتها من مهمات روتينية ومتكررة الحدوث ولا تتطلب خبرة كبيرة للتعامل معها، إلى مهمات متوسطة التعقيد وأخرى على درجة عالية من التعقيد والخطورة من حيث النتائج التي يمكن أن تبني عليها. ومن هذه المهمات:

١ . مهمات هيكلية روتينية ومتكررة ولا تتطلب الحكم البشري، ويمكن أداؤها من قبل مراجعين مبتدئين كما يمكن أن تستخدم نظم المعلومات التقليدية التي تعتمد على المعادلات الرياضية والنماذج الإحصائية لأدائها مثل - نسب المخزون - نسب السيولة - والنسب المالية المختلفة.

٢ . مهمات شبه مهيكلة: وتكون هذه المهمات على درجة من التعقيد أكثر من سابقتها وتحتاج إلى مستوى متوسط من جمع الأدلة، وتحتاج إلى مدققين لديهم مستوى مقبول من الخبرة والمهارة ليتمكنوا من اتخاذ القرارات التي تتضمن عدد قليل من البدائل. ومن أمثلة هذه المهمات إجراء دراسات المقارنة للمبيعات، الديون المدومة، الإيرادات النقدية والمردودات. أيضاً دراسة الممارسات والسياسات المحاسبية غير الطبيعية.

٣ . مهمات غير مهيكلة: هي المهمات التي تحتاج إلى جمع عدد كبير من ادلة الإثبات واتخاذ قرارات في ظل وجود بدائل كثيرة، فإن هذا النوع من المهام يتطلب وجود مراجعين على مستوى عالٍ من الخبرة والاحتراف. وفيما لو تطلب الأمر تنفيذ هذه المهام من قبل فريق المراجعة الذي يحتوي مراجعين أقل خبرةً وتدريباً، فإنهم بحاجة لاستشارة المراجعين أو استخدام نظم دعم القرار المتطورة أو النظم الخبيرة حيث أن النظم التقليدية لا تصلح في هذه الحالات. ومن الأمثلة على المهمات غير المهيكلة فحص مدى كفاية الإفصاح عن الالتزامات المستقبلية التي تتصف بالأهمية النسبية، تقييم الأصول الثابتة وحسابات التسويات الضريبية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن المهام التي يقوم بها المراجع أو فريق المراجعة تتراوح صعوبتها من روتينية إلى شديدة التعقيد تحتاج إلى قرارات وتحليلات تتضمن حالات واضحة من عدم التأكد وفي بعض الأحيان قلة في المعلومات المطلوبة.

ففي ظل حالات عدم التأكد لا يستطيع المراجع الحكم أو التأكد بأن هذا قرار صحيح أو خاطئ فهو يقوم باتخاذ قراره في ظل المعلومات المتوفرة وباستخدام خبرته المتراكمة على مر السنوات من التدريب والعمل الميداني.

ومن هذا المنطلق لا يصلح استخدام النظم الخبيرة لجميع مهام المراجعة، حيث أن المهام الروتينية والمتكررة لا تتطلب خبرة في إنجازها ويمكن الاعتماد على طاقم المراجعة ذي الخبرات المحدودة، بينما المهمات التي تتضمن حالة من عدم التأكد أو نقص وعدم اكتمال في المعلومات اللازمة تعتبر بيئة خصبة لاستخدامات تطبيقات النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي. (Baldwin & Amelia, 2006, p. 80).

وعلى الرغم من تعدد مهام المراجعة التي يقوم بها فريق المراجعة إلا أن مهمة التخطيط تعتبر من أكثر المهام تعقيدا وخطورة، فهي تتضمن إجراء العديد من التقييمات والتقديرات قبل بناء خطة التنفيذ الفعلية. ويشترط لتنفيذ مهمة المراجعة بداية اعداد خطة المراجعة ووضع برنامج واضح يتضمن عدداً من أدلة الإثبات وكذلك اهم الاختبارات الواجب اجراؤها.

وتتضمن إجراءات المراجعة الأنشطة التالية: (Das, 2022)

١. تحديد مستويات الأهمية النسبية والذي هو مقدار الاغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ظل الظروف المحيطة الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الاغفال أو التحريف. ويكون المراجع مسؤولاً عن تحديد مدى وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية في القوائم المالية وفقاً لمعايير الحوكمة والامتثال وسياسة إدارة المخاطر، لذلك يجب عليه أن يكون ملماً بالمعرفة الخاصة بتطبيق الأهمية النسبية.

٢. تقدير المخاطر حددت الأنتوساي في معاييرها زمن ونطاق وطبيعة الاختبارات الواجب استخدامها لتقييم مستوى خطر المراجعة وتصنيفه إلى خطر عالٍ أو متوسط أو منخفض. وفي الواقع العملي هذا النوع من القرارات لا يستند على قواعد أو معايير محددة بل يستند على خبرة وحكم المراجع الخبير، وعليه فإن المراجعين غير الخبراء يواجهون صعوبة في اتخاذ قرارات تقييم الخطر بنجاح.

يعرف خطر المراجعة بأنه الخطر الذي يتعرض له المراجع نتيجة فشله غير المقصود في إبداء رأيه المحايد في القوائم المالية التي تم تحريفها بشكل مهم نسبياً، ويقسم خطر المراجعة إلى الخطر الطبيعي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف

- الخطر الطبيعي: هو قابلية القوائم المالية للتحريف الجوهرى أو المهم نسبياً.
 - خطر الرقابة: هو احتمالية وجود تحريف في إقرارات الإدارة أو في رصيد أو نشاط إما بمفرده أو عند جمعه ولا يتم اكتشافه أو منعه بواسطة نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.
 - خطر الاكتشاف: هو الناجم عن احتمالية وجود تحريفات مادية وجوهرية في إقرارات الإدارة والتي لم يستطع المراجع أن يكتشفها أثناء تنفيذ عملية المراجعة.
٣. دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: ويعتبر هو نقطة البداية التي تنطلق منها أعمال المراجعة، وهي المرتكز الذي يعتمد عليه عند إعداد برنامج المراجعة وفي تحديد نسب الاختبارات والعينات. فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قويا ومتماسكا كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات. وكلما كان ضعيفا سيلجأ المراجع إلى زيادة حجم العينة المختارة.
- وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين العاميين (AICPA) الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية (عبدالله، 2004)، ص. 228). يلاحظ من التعريف السابق أن نظام الرقابة الداخلية لا يقتصر فقط على رقابة العمليات المالية في المنشأة، فهو نظام مصمم لضمان سير العمل بالطريقة التي حددتها الإدارة لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقا. وعليه فإن نظام الرقابة الداخلية نظام شامل لكافة جوانب النشاط التنظيمي، ومن ضمنه رقابة العمليات المالية.
- ولتقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع باتباع الخطوات التالية (التميمي، 2006) ص. 88)
- الدراسة والفهم لانسياب المعاملات وإجراءات الرقابة عليها ليتمكن من التقييم الأولي حول تصميم وعمل النظام لمعرفة أوجه القوة والضعف فيه. ويكون ذلك من خلال تقسيم الأنشطة المحاسبية إلى دورات مثل دورة المبيعات ودورة المشتريات ومن ثم متابعة عينات النشاط من بدايتها إلى نهايتها.

• التقييم من خلال اختيار عملية تم إنجازها سابقاً، ويعاود تكرار الخطوات التي تضمنها نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ليحصل على درجة من التأكد بان الإجراءات المستخدمة لضبط ورقابة العمليات مطبقة فعلاً وفقاً لما نص عليه النظام. وتتيح هذه العملية تحديد أنواع الأخطاء التي يمكن أن ترتكب أو التلاعب الممكن حدوثه حتى يتمكن من تصميم برنامج المراجعة اللاحق بطريقة تضمن تغطية كافة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية (ابوزيد، وآخرون، 2008) ص. 146).

٤. اعداد خطة التدقيق والبرامج الضرورية لتنفيذها: ويحدد فيها نوع وعدد الإجراءات التي سيتبعها في عملية المراجعة، طبيعة وتوقيت الاختبارات التي سيقوم بها، حجم عينات الفحص وطرق اختيارها، وكذلك الأمر الأشخاص الذين سيقومون بتنفيذ إجراءات التدقيق الفعلي. للحصول على التأكيد المنطقي والمعقول إن القوائم المالية تم اعدادها وعرضها بصورة عادلة في كافة النواحي المهمة نسبياً.

من خلال استعراض الأنشطة التي يقوم بها المراجع لتخطيط عملية المراجعة يلاحظ بأن جميع هذه الأنشطة تتضمن مهام إما شبه مهيكلة أو غير مهيكلة وهي مهام تتطلب تأهيل وتدريب وخبرة في تنفيذها وهو ما يعجز عنه غالبية عناصر فريق المراجعة، فقرارات الأهمية النسبية، وتقدير الخطر بأنواعه، تقييم نظام الرقابة الداخلية واعداد مكونات برنامج التدقيق جميعها على مستوى عالٍ من الأهمية، والخطأ أو التقصير في أدائها قد يعرض عملية المراجعة للفشل. وفي هذه الحالة تظهر أهمية استخدام النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي في أداء تلك المهام بكفاءة وفاعلية وزمن أقل من قبل عناصر فريق المراجعة دون اللجوء لاستخدام مراجعين ذوي كفاءات عالية في عملية تخطيط مهام المراجعة.

ومن ثم البدء بالتنفيذ الفعلي لمهمة المراجعة من خلال تنفيذ عدد كبير من المهام منها جمع الأدلة وقرائن الإثبات، وإجراء الاختبارات اللازمة، جرد المخزون ومعاينة الأصول، والحصول على التأكيدات اللازمة لأرصدة الحسابات والعمليات المالية المختلفة، فحص السجلات والمستندات وإجراء مختلف العمليات الحسابية.

وبعد ذلك يتم كتابة تقرير المراجعة بناءً على النتائج التي حصل عليها وفق الحالات التالية:
التقرير القياسي النظيف – التقرير النظيف مع فقرة تفسيرية أو تعديل في الصياغة – تقرير الراي المقيد – تقرير الراي السلبي – الامتناع عن إبداء الراي.

المبحث السابع: فوائد استخدام النظم الخبيرة في المراجعة

مما لا شك فيه أن استخدام جميع أنواع نظم المعلومات سواء منها التقليدية أو المتطورة والمتمثلة باستخدام النظم الخبيرة، يوفر العديد من المزايا والفوائد في مقدمتها تحقيق الكفاءة وتقليل الزمن المستغرق في أداء المهام المختلفة. إلا أن استخدام النظم الخبيرة في المحاسبة والمراجعة وتدقيق الحسابات يمكن أن يعطي فوائد أخرى بالإضافة للفوائد التقليدية لأي نظام معلومات (Tae Yoon Kima, 2004) خاصة وأنها:

١. تعمل على تحسين قدرة غير الخبراء على اتخاذ القرارات الصعبة والمعقدة وتساعد الخبراء في اتخاذ القرارات الصعبة بشكل سريع،
٢. وتعمل على زيادة كفاءة العمل المحاسبي والمراجعي من خلال تقليل التكاليف من عدة جوانب منها: تقليل الزمن المستغرق في إنجاز مختلف المهمات، تقليل عدد الأفراد المطلوبين لإنجاز المهمات الصعبة، إمكانية عمل النظام الخبير الواحد في عدة مواقع ولدى عدد غير محدود من المستخدمين، كلفة اقتناء النظم الخبيرة التجارية تعد مقبولة مقارنة بتلك النظم التي يتم بناؤها داخليا من قبل مستخدمي النظام.
٣. تستطيع النظم الخبيرة التعامل مع كم هائل من البيانات واستخدام العديد من طرق حل المشاكل وتوظيفها في أداء مهام المحاسبة والمراجعة المختلفة وهو ما يعجز عنه البشر إلا باستخدام عدد لا بأس به من الأشخاص.
٤. إن جودة القرارات التي تعطيها النظم الخبيرة تكسب أجهزة الرقابة ومكاتب التدقيق ميزة تنافسية على التي لا تستخدمها.
٥. على الرغم من استخدام النظم الخبيرة بشكل رئيس في ميدان العمل الحقيقي، إلا أنه يمكن استخدامها أيضا كأداة تدريبية لتدريب المدققين والمراجعين المبتدئين، كما يمكن استخدامها كأداة تعليمية في المعاهد والجامعات.
٦. تستطيع النظم الخبيرة بما تحتويه من قاعدة معرفة نشر وتوزيع الخبرات فيها على جميع الأفراد والعاملين ناهيك عن قدرتها على حفظ الخبرات عبر الأجيال.

٧. تمتاز القرارات التي نحصل عليها من النظم الخبيرة بالثبات والاستقرار والموضوعية، وبعيدة عن الشخصنة وبالتالي خالية من الغش والخداع والتدليس.

٨. تساعد النظم الخبيرة المراجعين الجدد في تدقيق الأنشطة المختلفة وتقليل الزمن في فهم طبيعة النشاط وبيعة العمل لتلك المؤسسات.

المبحث الثامن: أدوار ومسؤوليات الأجهزة الرقابية ومكاتب التدقيق في تعزيز استخدام النظم

الخبيرة

تأتي أهمية دور الأجهزة الرقابية العليا في تعزيز استخدام النظم الخبيرة من أنها تضع الحجر الأساس لتطوير الأداء في المراجعة، وزيادة فاعلية وكفاءة المراجعة، وتؤكد على أهمية مبدأ بذل العناية المهنية الواجبة الوارد في اعلاني ليما ومكسيكو، وبدون ذلك يتقلص دور الأجهزة الرقابية لينحصر في الحوكمة الوطنية، وإن الأجهزة الرقابية بحاجة إلى تعزيز استخدام النظم الخبيرة، والاستفادة القصوى من تراكم الخبرات لدى المكاتب والأجهزة الرقابية، واستخدام النظم الخبيرة استخداما فعالا، من خلال تفعيل أداء إدارات الرقابة الداخلية، وتشجيعها على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعية والنظم الخبيرة فيما يتعلق بتقييم المخاطر وتحديد الأهمية النسبية، كما تم التأكيد على قيمة التواصل مع الاطراف الفاعلة لفهم احتياجات المراجعين العاملين سواء داخل الجهاز الرقابي أم في إدارات الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة للمراجعة، وجاءت توصية الانتوساي بشأن تبني أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال دعوتها إلى سرعة الانتهاء من إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة المالية "Performance Measurement Framework" للسماح لتلك الأجهزة باختبار سير عملها والتركيز على العمليات الاستراتيجية للمساهمة في زيادة فاعلية إجراءات المراجعة.

إن أدوار ومسؤوليات مكاتب التدقيق والأجهزة الرقابية العليا في تعزيز استخدام النظم الخبيرة يتمثل من خلال مايلي (الدوغجي، 2009):

١. ان ضمان الكفاءة والفعالية والجودة يتمثل في دعم أجهزة الرقابة العليا في تعزيز استخدام النظم

الخبيرة، والتي بدورها توفر معطيات وبيانات مهمة حول تسيير الأموال العامة، والكشف عن

المخالفات والتجاوزات وتوفير تقارير رقابية آنية عن مدى تحقيق الأهداف.

- ٢ . تمثل النظم الخبيرة وسيلة موثوقة لدعم اتخاذ القرارات، الأمر الذي يساهم في تحسين نظم المساءلة المختلفة، ودعم وتعزيز المساءلة في القطاع العام والخاص .
- ٣ . هناك أدوار للأجهزة العليا للرقابة في مساعدة الجهات نحو تحسين الأداء وهذا يكون من خلال تشجيع استخدام النظم الخبيرة في إدارات الرقابة الداخلية، وهي أدوار تتطلب جهودا إضافية من تلك الأجهزة في أعمال الفحص والتحقق والتحليل .
- ٤ . في ظل تأثيرات العولمة ظهرت تحديات اقتصادية واجتماعية صاحبها العديد من سوء استخدام السلطات، الأمر الذي يتطلب تحديث ممارسات الرقابة للاستجابة لتلك التحديات وآثارها . من خلال الاستعانة بالنظم الخبيرة لتحسين جودة عمليات اتخاذ القرارات وحل المشكلات .
- ٥ . الأجهزة الرقابية ومكاتب التدقيق تواجه تهديدا كبيرا في الاحتفاظ بدورها الفاعل والمؤثر في المجتمع في ظل تزاوج التكنولوجيا بانفجار المعرفة، الأمر الذي يتطلب الابتكار وتخطي حدود المعرفة الرقابية التقليدية، ويلاحظ أن بعض الأجهزة الرقابية أدركت ذلك الواقع، فبدأت في التغيير الكلي في أساليب وممارسة العملية الرقابية، واعتمدت بشكل كبير على التكنولوجيا والتواصل المجتمعي لتحقيق أهدافها الرقابية .
- ٦ . احتفاظ الأجهزة الرقابة ومكاتب التدقيق بثقة الأطراف ذات المصلحة، وتعزيزها والحد من تنامي حالة الشك تجاه ما يتخذ من قرارات، يتطلب المزيد من الجهد والتقنيات والتحليلات وهذا يمكن أن تسهم به النظم الخبيرة .
- ٧ . مختلف فعاليات الرقابة التي تمارسها الأجهزة الرقابية ومكاتب التدقيق سواء في الحوكمة أو الامتثال يمكن أن تشارك بها نظم الخبرة، ولا سيما عند تقييم نظم الرقابة الداخلية، وتحديد الأهمية النسبية وتقييم المخاطر، وتحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية والمالية، أيضا يمكن مساعدة الإدارات داخل المنظمات في بناء أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والتخفيف من آثارها .
- ٨ . النظم الخبيرة تزيد من فاعلية رقابة الأجهزة العليا للرقابة وكاتب التدقيق وتساهم من خلال رقابة (الحوكمة-الامتثال-المخاطر) في رفع الأداء، وتوفير فرص التعلم خاصة للمراجعين قليلي الخبرة .
- ٩ . إن استخدام النظم الخبيرة يساعد الأجهزة العليا للرقابة في القيام باختصاصاتها ويعتبر بمثابة القوة الحيوية التي تساهم في تعزيز الكفاءة وزيادة فاعلية إجراءات المراجعة .

المبحث التاسع : النظم الخبيرة وأساليب تعزيز دور مكاتب التدقيق والأجهزة الرقابية العليا في

الحوكمة والامتثال وتقليل المخاطر

النظم الخبيرة يمكن أن يكون لها دور ريادي في تعزيز دور مكاتب التدقيق والأجهزة الرقابية العليا وذلك لأنها تساعدها في اتخاذ بعض التدابير والتي تزيد من كفاءة وفاعلية وجودة العمل الرقابي في الحوكمة والامتثال وتقليل المخاطر (معيار الانتوساي 1265 ، 2022).

أولاً: النظم الخبيرة تساعد في تعميق عمليات الرقابة وتحسين منظومة إعداد التقارير العامة، والابلاغ التي تعكس تقييم نظم الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر في الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات الخاضعة للرقابة،

ثانياً: النظم الخبيرة تساعد في تعزيز ممارسات السلطة، وتكثيف الجهود لمكافحة الفساد، والنهوض الفاعل بالشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وتشجيع الإدارة العامة على رصد المخاطر ومكامن الفساد المحتملة، وكشف أوجه القصور والضعف في نظام الرقابة الداخلية والابلاغ عنها.

ثالثاً: النظم الخبيرة تساعد في توفير وسائل تساعد في التأكد من إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية وذلك لضمان إحالة نتائج المراجعة عليها في الوقت المناسب والتأكد من حسن تنفيذها.

رابعاً: النظم الخبيرة تساعد في توفير المعلومات الموضوعية والموثوقة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة، وتنفيذ السياسات المناسبة، والتركيز على تحليل كيفية تنفيذ السياسات المعتمدة، وإدارة المشاريع الكبرى والمشاكل المتصلة بها وتقديم المساعدة لغرض اتخاذ القرار على أسس علمية، وتعزيز سبل الرقابة وإدارة المشاريع الاستثمارية.

خامساً: النظم الخبيرة تساعد في توفير المعلومات اللازمة لتصحيح المخالفات في حينها، بناء على نتائج المراجعة والتوصيات ذات العلاقة، ولا يجب أن تكتفي أجهزة الرقابة العليا بكشف المخالفات، بل ينبغي أن تتابع عملية المعالجة والتصحيح وضمان أن يكون للرقابة أثر.

سادساً: النظم الخبيرة تساعد في توفير الفحص المتعمق لنظم الإدارة وتحديد أوجه القصور وأسبابها، وأسباب ضعف الإدارة والمساعدة في رفع التوصيات المناسبة في التوقيت الصحيح والتشجيع على اعتماد أفضل الممارسات المهنية مع تعزيز آليات الإدارة.

سابعا: النظم الخبيرة تساعد في الحض على تحسين منظومة العمل الرقابي، وتوفر تأكيدات حول الالتزام بالقوانين واللوائح والأنظمة الخاصة بالرقابة المالية، والمساعدة في خلق بيئة وظروف مواتية للرقابة المالية، تتبنى تطبيق معايير الرقابة المالية ذات الجودة العالية.

ثامنا: النظم الخبيرة تساعد في انشاء وتحسين منظومة متكاملة لنشر نتائج المراجعة، والتحقق من مدى تطابق أداء الجهات الحكومية مع القوانين والأنظمة، وتشجيع الإدارات على مواصلة التحسين المستمر في الأداء.

تاسعا: النظم الخبيرة تساعد في تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية العليا وكاتب التدقيق للنهوض بمستوى الرقابة، لتؤدي متطلبات المعايير الدولية في المراجعة. كذلك معايير الجودة الصادر عن الأنتوساي. مع تحسين نظم إدارة الجودة، وقياس أداء كل منها بالإضافة إلى مواصلة تعزيز بناء الموارد البشرية، وتحسين المعرفة المهنية والنهوض بالقدرات المهنية للمراجعين، مع تعزيز وتطوير المؤهلات المهنية للمراجعين ورفع كفاءتهم المهنية باستمرار للحصول على مهارات مهنية متعددة في مختلف المجالات. كذلك وضع آلية للاستعانة بتلك النظم استجابة للتحديات الناتجة عن التطور المستمر في الرقابة المالية لغرض رفع كفاءة وفاعلية العمل الرقابي.

عاشرا: النظم الخبيرة تساعد في تقديم حلول لدعم قرارات الإدارة في عملية التواصل والتعاون على نطاق واسع محليا بين الأجهزة الرقابية العليا وإدارات التدقيق الداخلية، وفقا للاقتراح الذي طرح في الندوة الخاصة الواحدة والعشرين المشتركة بين الأمم المتحدة والأنتوساي، وذلك لكي يستطيع المواطنون المشاركة بفعالية في عمليات الرقابة والتعرف على دور الأجهزة العليا للرقابة في خدمة المجتمع.